

((الافصاح عن رسملة تكاليف الاقتراض في القوائم المالية وفق القاعدة المحاسبية المحلية رقم (3) في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (23)))

"دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

أ.م.د. عماد محمد فرحان م.م. مروة جمعة طعمة م.د. فيان عبد الرحمن ياسين

جامعة واسط جامعة سومر الجامعة التقنية الوسطى

المستخلص

اهتمت معايير المحاسبة الدولية والقواعد المحاسبية المحلية بالمعالجات المحاسبية من (تحديد وقياس وعرض وافصاح) لغرض عرض الاحداث المالية التي تنشأ داخل الوحدة الاقتصادية في القوائم المالية بكفاءة عالية، مما يعزز جودة الافصاح المحاسبي وايصال المعلومات الى مستخدميها .

وتعتبر رسملة تكاليف الاقتراض من المواضيع التي تم تناولها ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (23) تكاليف الاقتراض والقاعدة المحاسبية رقم (3) رسملة كلف الاقتراض، حيث تناول هذا البحث مدى التزام الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لما تضمنه المعيار والقاعدة المحاسبية، من خلال اربعة مباحث حيث: تناول المبحث الاول منهجية البحث ودراسات سابقة، اما المبحث الثاني تم استعراض الاطار النظري الذي تم تعزيزه بالمبحث الثالث الجانب العملي، فيما تم ختام البحث بالمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات. التي نذكر منها أهم الاستنتاجات وهي:-

- ان مستوى الفهم والادراك لشركات المساهمة لرسملة تكاليف الاقتراض ضعيف مما ينعكس على ضعف الالتزام بتطبيق تلك المعيار بسبب العلاقة الطردية بين الفهم والادراك والالتزام بالتطبيق، الامر الذي أدى الى انخفاض جودة الافصاح في القوائم المالية عن تلك التكاليف.

أما أهم التوصيات فقد كانت :-

- الزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من قبل الجهات ذات العلاقة، بالافصاح في القوائم المالية عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمتطلبات القاعدة المحاسبية (3) والنظام المحاسبي الموحد وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (23).

Abstract

Disclosure of capitalization of borrowing costs in the financial statements in accordance with local accounting Rule No. (3) under IAS (23) "An applied study in the Iraqi joint stock companies listed in the Iraqi Stock Exchange"

The International Accounting Standards (IAS) and local Accounting rules have been applied accounting processes (Identification, measurement, presentation and

disclosure) For purpose to present of financial events that arise within the economic unit in the financial statements with high efficiency, thus enhancing the quality of accounting disclosure and the delivery of information to its users.

Capitalization of borrowing costs is one of the topics addressed under IAS 23 Borrowing Costs and Accounting Rule No. 3 Capitalizing Borrowing Costs. This paper deals with the compliance of Iraqi companies listed in the Iraqi Stock Exchange with the provisions of the Standard and the accounting rule. Through the study of the following: The first topic dealt with research methodology and previous studies The second topic was reviewed the theoretical framework which was reinforced by the third topic in the practical aspect, where the conclusion of the fourth research was the conclusions and recommendations.

محتويات البحث:

المبحث الأول// منهجية البحث ودراسات سابقة.

المبحث الثاني // الاطر النظري:- (الافصاح المحاسبي، القوائم المالية، تكاليف الاقتراض وفق لمعيار المحاسبي الدولي رقم (23) والقاعدة المحاسبية رقم (3)).

المبحث الثالث // الجانب العملي:- تضمن الجانب العملي:-

- توافق القاعدة المحاسبية المحلية (3) مع التطبيقات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي الموحد في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم (23).
 - دراسة القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنوات مختلفة ، للتعرف فيما اذا كان هناك تكاليف تم الافصاح عنها في تلك القوائم.
 - اعتماد الاستبانة ، لاختبار الفرضية الثانية للبحث.
- المبحث الرابع// الاستنتاجات والتوصيات .**

المبحث الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

1- منهجية البحث:

اولا : مشكلة البحث:-

تعتبر القواعد والانظمة المحاسبية المحلية المطبقة في العراق والتعليمات النافذه وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الاساس للتطبيقات المحاسبية التي تنعكس على كفاءة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة . حيث تكمن مشكلة البحث في السلوات الاتية:-

- 1- مدى توافق القاعدة المحاسبية رسملة كلف الاقتراض رقم (3) مع المعيار المحاسبة الدولي رقم (23) تكاليف الاقتراض.
- 2- مدى انسجام المعالجات المحاسبية في النظام المحاسبي الموحد لمتطلبات رسملة تكاليف الاقتراض.
- 3- مدى أدراك والتزام الشركات العراقية المساهمة في تطبيق رسملة تكاليف الاقتراض وفق القاعدة المحلية والمعيار الدولي التي تخصها.

ثانيا :أهداف البحث: يهدف البحث الى:-

- 1- تسليط الضوء على المعيار المحاسبي الدولي تكاليف الاقتراض رقم (23).
- 2- بيان مدى توافق القاعدة المحاسبية المحلية مع التطبيقات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي الموحد في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم (23).
- 3- تحديد مستوى الافصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عن رسملة تكاليف الاقتراض.

ثالثا: فرضيات البحث:

تستند فرضيات البحث الى:-

- 1- ان توافق متطلبات تطبيق المعيار الدولي لرسملة تكاليف الاقتراض رقم (23) مع القاعدة المحاسبية المحلية رقم (3) والنظام المحاسبي الموحد تسهم في توفير بيئة ملائمة لتطبيق المعيار الدولي.
- 2- ان عدم أدراك والتزام الشركات المساهمة بتطبيق القواعد المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يقلل من جودة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية فيما يخص رسملة تكلفة الاقتراض.

رابعا: أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من انفتاح البيئة العراقية على الاقتصاد العالمي مما يدفع الشركات المساهمة العراقية الى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لغرض مواكبة التطورات في البيئة المحاسبية من خلال تطبيق افضل

الممارسات المحاسبية التي تعطي مصداقية أكبر في القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة فضلاً عن زيادة التوافق المحاسبي بين المعايير الدولية والقواعد المحلية.

2- دراسات سابقة:

يرى عبد اللطيف، شادو، (2013) ضرورة إظهار الدور الفعال للإفصاح عن المعلومات المحاسبية لكي تعطي صورة واضحة وأكثر مصداقية للمستفيدين من القوائم المالية وإن القوائم المالية يجب أن تعد وفق المعايير الدولية لكي تكون أكثر وضوح وشفافية وأكثر استفادة من قبل المستخدمين.

في حين يرى العيسى (2009) ضرورة تطبيق سياسة رسملة تكاليف الاقتراض، لأنها تؤدي إلى إظهار القوائم المالية بصورة أفضل وأكثر موضوعية، وفي حالة قيام الشركة باتباع سياسة رسملة تكاليف الاقتراض، فعليها القيام بوضع ملاحظات وافصاحات في القوائم المالية لتظهر التغير المتراكم لهذه المعالجات المحاسبية.

ويرى درغام (2008) ضرورة قيام إدارة الشركة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية لكسب البيانات المالية مصداقية وشفافية أكبر محلياً ودولياً

ويعتقد المناوي، عزمي، (2000) ضرورة الحد من تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض والقيام بتحميل الفوائد الناتجة على الإيراد في قلعة الدخل للفترة التي حدثت بها كما أن تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض تؤدي إلى تحسين صافي الربح.

بينما مري، (1996) يركز على ضرورة تسليط الضوء على المعالجات المحاسبية الخاصة برسملة تكاليف الاقتراض حيث إن عملية إعداد الأصول على شكل أجزاء مع استخدام الجزء المكتمل واستمرار العمل على اكتمال الأجزاء الأخرى، فيجب هنا التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض على كل جزء مكتمل، إما إذا كان لا بد من اكتمال جميع الأجزاء لكي يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام فستمر هنا عملية الرسملة.

أما البحث الحالي فإنه يسلط الضوء على عملية رسملة تكاليف الاقتراض وبيان مدى إدراك والتزام الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بمعايير المحاسبة الدولية وتطبيق رسملة تكاليف الاقتراض وفق القاعدة المحلية رقم (3) والمعيار الدولي رقم (23).

المبحث الثاني

الجانب النظري

أولاً – الإفصاح المحاسبي :-

المقدمة

يعتبر الإفصاح المحاسبي والمالي وسيلة اتصال شفافة بين الشركة والمستفيدين من القوائم المالية من خلال ما تعرضه من المعلومات بطريقة واضحة ومفهومة وملانة وموثوقة بها إلى الجهات المستفيدة للمساهمة في صناعة واتخاذ القرار الملائم وفي التوقيت المناسب.

1 - مفهوم وتعريف الإفصاح المحاسبي :-

لغة الإفصاح يعني البيان والكلام الفصيح هو الكلام واضح المعنى سهل اللفظ جيد المسبك، فالإفصاح هو الاظهار لشيء غلمض او سر ما. (صالح وصالح، 2014، 17)

اما في المحاسبة فان الإفصاح المحاسبي يفهم بعرض المعلومة ومدى تطابقها بالمعيار المعتمد، في حين ان الإفصاح المالي يعني اصال المعلومة المالية التي من شأنها ان تساهم في صناعة واتخاذ القرار الملائم ومدى تأثيرها على اسهم الشركة خاصة المدرجة في سوق الاوراق المالية. (أميرة، 2009، 80)

وقد عرف المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (الإفصاح المحاسبي) بأنه " استعراض للقوائم المالية بشكل واضح ووفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا علما ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة فيها بحيث تكون اكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة في المستقبل والمساهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة " (الشيرازي، 1990، 332).

كما عرف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المحاسبية بأنه:- (نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية او معلومات وصفية او معلومات الاخرى تساهم في عملية اتخاذ القرار وتحد من حالة عدم التأكد للأحداث المستقبلية). (صالح و صالح، 2014، 18).

وبعني مبدأ الإفصاح الكافي انه لكي تكون التقارير المالية اكثر فائدة وفاعلية، ينبغي عرض المعلومات الملائمة ذات العلاقة بطريقة مفهومة وغير متحيزة وعلى اساس دوري، ولا يعني هذا المبدأ عرض كافة المعلومات بطريقة تفصيلية وانما يراد منه اصال المعلومات الملائمة والحقائق الهامة المتعلقة بالمركز المالي ونتائج العمليات سواء في صلب القوائم المالية او في الملاحظات الهامشية او في جداول اضافية، كما ولا بد من الاخذ بنظر الاعتبار الاهمية النسبية للمعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها، فان المعلومات المحاسبية تكون عديمة الاهمية اذا كان تضمينها او حذفها لا يؤثر على متخذ القرار. (حسن و فلاح، 2001، 36)

كما ان الإفصاح المحاسبي يتطلب الشفافية في عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق نتائج الاعمال والمركز المالي والسياسات المالية المتبعة والتغيرات في حقوق المالية والتدفقات النقدية للشركة، حيث ان الشفافية تعني مبدأ خلق بيئة تجعل فيها المعلومات متاحة ومنظورة وقابلة للفهم من جانب كل المستفيدين. (أميرة، 2009، 93)

2- انواع الإفصاح المحاسبي :-

نتيجة لتطور الفكر المحاسبي وما رافقه من التوسع في مجالات الإفصاح المحاسبي لذلك فانه من الصعب وضع مفهوم محدد له يرضي جميع الاطراف لذلك لابد من الاخذ بعين الاعتبار عند تحديد نواع الإفصاح المحاسبي الهدف من الإفصاح والفئات المستفيدة. (محمد و منصور، 2015، 86) ونوع المعلومة ومكان عرضها، ومن هذه الانواع ما يلي: (مباركة، 2015، 8)

(أ) الإفصاح الكامل :-

يعني مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومت ذات أكثر محسوسي على المستفيدين ولا يقتصر الإفصاح الكامل على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد الى بعض الوقائع اللاحقة لتاريخ اعداد القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي القوائم المالية.

(ب) **الإفصاح الكافي :-** "هو توفر الحد الأدنى الواجب الإفصاح عنه من معلومات في القوائم المالية التي يطلبها متخذي القرار".

(ت) **الإفصاح الملزم :-** يعني الإفصاح الملزم حاجة المستفيدين من البيانات المالية وظروف الشركة وطبيعتها .

(ث) **الإفصاح العادل :-** أي ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية التي تخدم جميع الاطراف بطريقة غير متحيزة وبالمعلومات نفسها وفي وقت واحد .

(ج) **الإفصاح التثقيفي والإعلامي :-** يشير إلى التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته حيث يشمل معلومات محاسبة مالية وغير مالية كمية ووصفية مما يساعد في الحد من اللجوء الى المصادر الداخلية غير الرسمية للحصول على المعلومات والانفراد بها لصالح فئة دون أخرى

(ح) **الإفصاح الوقائي :-** يشير الى عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة لحماية المجتمع المالي والمستثمر العادي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات بحيث تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الموضوعية والجودة.

3- **معوقات الإفصاح المحاسبي:-** هناك بعض المعوقات التي تحد من الإفصاح المحاسبي يمكن اجمالها بما يلي (عبد اللطيف ، 2013 ، 19):-

- 1) الاهتمام بالإفصاح عن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية فقط على الرغم انها لا تمثل الا جزءا من النشاط الاقتصادي الاجمالي.
- 2) تداخل الصلاحيات بين جهات متعددة لتحديد الجهة المسؤولة عن الإفصاح المحاسبي الكافي
- 3) استغلال بعض الافراد والمؤسسات للمعلومات الداخلية والتداول على اساسها.
- 4) ان تحديد مستوى الإفصاح يلقي انعكاسا للبيئة وليس من قبل الجهات الرقابية الخاضعة لها.
- 5) تداخل المعلومة مع الاشاعت والتداول الفردي بدلا من المؤسستي لهذه المعلومات.

ثانيا : القوائم المالية:-

إن تعبير القوائم المالية كما هو معروف لدى المحاسبين، يشمل (قائمة الميزانية العمومية وكشف الدخل وكشف حقوق الملكية وكشف الارباح المحتجزة ، ويمكن تحديدها بأنها مخرجات النظام المحاسبي، وكذلك يمكن القول إنها تمثل المخرجات الرئيسة لنظام المحاسبة المالية الذي يعتمد على تحديد الأحداث موضوع اهتمام المحاسب التي يخضعها بعد ذلك لإجراءات القياس المحاسبي ويشتمل ذلك على العديد من عمليات تشغيل البيانات بقصد التوصل إلى مقاييس محاسبية وبيانات يلزم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

وتعرف القوائم المالية بأنها تقرير مالي مكتوب يصف كمياً الوضع المالي للشركة، وتشمل القوائم المالية قائمة الميزانية العمومية، وكشف الدخل، وكشف التغيرات في حق الملكية، وبيان التدفقات النقدية وكشف الأرباح المحتجزة وقد تعد فصلياً أو سنوياً. (مطروود، 2012 : 17).

مكونات القوائم المالية:

وقد تشمل هذه التقارير معلومات حول تأثير التغيرات في بيئة عمل المنشأة وسياسة توزيع الأرباح والمنافسة السوقية وكذلك تعد تقارير حول مصادر الأموال والنسب المستهدفة للمطلوبات إلى حقوق الملكية ويمكن عرض تقارير تتضمن موارد المنشأة غير الواردة ضمن قائمة المركز المالي طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل الموارد البشرية، والشهرة المولدة داخلياً وأية إفصاحات إختيارية أخرى، ويجب أن تتضمن المجموعة الكاملة من القوائم المالية بموجب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية" ما يلي: (حميدات وخداش، 2013 : 29)

أ- قائمة المركز المالي بتاريخ كل فترة مالية: وتتضمن أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية كما في تاريخ معين وتتضمن موجودات غير متداولة وموجودات أخرى من مصاريف مؤجلة واستثمارات في مشاريع تابعة وشركت زميلة وأخرى وموجودات طويلة الأجل وممتلكات استثمارية – استثمارات عقارية، وموجودات متداولة وتتضمن – نقد وارصدة لدى البنوك واستثمارات في ودائع لاجل وموجودات مالية مقبلة للمتاجرة ومدينون تجاريون ومدينون آخرون ومخزون سلعي ومصاريف مدفوعة مقبلاً كما تتضمن قائمة المركز المالي حقوق الملكية والمطلوبات وتتضمن حقوق المساهمين وتشمل رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني واحتياطي الاستثمار وكذلك احتياطي اختياري واحتياطيات أخرى وفائض إعادة تقييم ممتلكات استثمارية وأخرى بالصفافي وأرباح مستبقة، ومطلوبات غير متداولة وتشمل قروض طويلة الأجل ومخصص الطوارئ ومخصص انخفاض قيمة الاستثمارات وتعويضات نهاية الخدمة ومطلوبات متداولة وتشمل الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل والدائتون والمصاريف المستحقة والمخصصات.

ب- قائمة الدخل الشامل للفترة المالية: وتشمل المبيعات والكلفة الصناعية (الانتاجية) للمبيعات والربح الاجمالي من النشاط الانتاجي والمصاريف العمومية والبيعية او التسويقية والربح الصافي من النشاط الانتاجي ثم الايرادات الاخرى ايرادات استثمارات وموجودات مالية والربح الصافي وكذلك فروقات ترجمة العملات وفائض إعادة تقييم ارباح غير محققة من موجودات مالية ومكافأة مجلس الادارة واجمالي الدخل الشامل.

ت- قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة المالية: وتتضمن الربح الصافي للسنة وفروقات ترجمة العملات وارباح غير محققة من الموجودات ومكافأة مجلس الادارة والمحول للاحتياطيات – قانوني واختياري والارباح الموزعة

ث- قائمة التدفقات النقدية للفترة المالية: وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وكذلك التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية وتعتبر هذه القائمة مكملة للقوائم الأخرى كونها تقدم معلومات مبنية على الأساس النقدي علماً بأن معيار المحاسبة الدولي رقم (7) يتعلق بإعداد هذه القائمة.

ج- الملاحظات، وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى: وتبين ملخصاً للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببند القوائم المالية، وافصاحت تتطلبها المعايير الدولية لإعداد التقرير المالية الأخرى.

ثالثاً - تكاليف الاقتراض وفق المعيار المحاسبي الدولي (23) والقاعدة المحاسبية رقم (3)

1 - تعريف المعيار المحاسبي والتوافق المحاسبي

يمكن تعريف "المعيار المحاسبي" بأنه مقياس متفق عليه يهدف إلى المعالجة المناسبة لحاجة معينة ويعد مرشداً في المجال العملي للمحاسب لتقليل المرونة غير الضرورية ويقلل من خيارات الإدارة في التطبيقات العملية". (الشمري، المعيني، 2014، 58)

كما يمكن تعريفها على أنها "صيغ ونماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق". (مباركة، 2015، 9)

أما التوافق المحاسبي فله "فانه يعني التقليل من البدائل المحاسبية مع الاحتفاظ بدرجة عالية من المرونة في المحاسبة فهو يسمح للدول المختلفة بتبني معايير مختلفة على أن لا تكون متعارضة مع بعضها في حين يعني التتميط هو حذف جميع البدائل المحاسبية لمعالجة المعاملات المالية والاكتفاء ببديل واحد. (الشمري، المعيني، 2014، 43) وعليه فله يمكن تعريف التوافق المحاسبي على أنه "زيادة الانسجام في الممارسات المحاسبية عن طريق وضع حدود لدرجة الاختلاف فيما بينها، وتخفيض المعايير المتناسقة من الاختلافات المنطقية وتحسن التوافق في المعلومات المالية بين مختلف الدول". (تشوي، فروست، 2004، 349)

2- مفهوم تكاليف الاقتراض وفق المعيار المحاسبي الدولي (23) والقاعدة المحاسبية (3):

عرف المعيار المحاسبي الدولي (23) تكاليف الاقتراض (Borrowing Costs) على أنها "مصاريف الفوائد والمصاريف الأخرى التي تتكبدها الشركة نتيجة اقتراض الأموال من الغير". (أبو نصار، حميدات، 2014، 370)

أما القاعدة المحاسبية رقم (3) فقد عرفت نفقات الاقتراض التي يمكن رسملتها على أنها "النفقات التي يمكن تجنبها عند اقتناء الموجود أو الأصل المعين بغير الاقتراض". (القاعدة المحاسبية رقم (3) رسمة كلف الاقتراض، ديوان الرقابة المالية الاتحادية)

لقد تضمن المعيار المحاسبي الدولي (23) متطلبات محددة لتحديد تكاليف الاقتراض المؤهل للرسمة، فالمقصود بالقروض المحددة هي الأموال المقترضة خصيصاً لغرض الحصول على أصل مؤهل حيث يتم رسمة التكاليف الفعلية المتكبدة، وإذا ما تم إعادة استثمار بعض الأموال مؤقتاً فينبغي خصم إيرادات الاستثمار المكتسبة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسمة، كما أن مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسمة يقتصر على مبلغ الاقتراض الفعلي للتكاليف المتكبدة خلال تلك المدة. (fladt & Bodecker, 2015, 4)

3- مكونات تكاليف الاقتراض.

تتضمن تكاليف الاقتراض ما يلي -

- أ- ما تترتب من فوائد مدفوعة على عمليات الاقتراض من البنوك بما فيها حسابات السحب على المكشوف لدى المصرف.
- ب- اطفاء العلاوة أو الخصم المتعلق بعمليات الاقتراض.
- ت- اطفاء المصاريف والمبالغ المرتبطة بعمليات تنظيم وترتيبات عملية الاقتراض
- ث- الفوائد المتعلقة بعقود الايجار التمويلي المعترف بها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) (المحاسبة عن عقود الايجار)
- ج- الاختلاف في سعر الصرف المرتبط بالفائدة في حالة القروض التي تتم بعملة اجنبية. (ابو نصر، حميدات، 371، 2014)
- ح- ما يترتب من فوائد اضافية على الأقساط المتأخرة والتسديد .
- خ- ما يترتب من فوائد اضافية على جدولة القرض او اعادة جدولته. (القاعدة المحاسبية رقم 3، 1)

اما التكلفة الفعلية او المقدرة الخاصة بحقوق الملكية فلنْها لا تدخل ضمن فائدة الاقتراض، كما ان فوائد الاسهم الممتازة لا تدخل ضمن كلفة الاقتراض طالما لم يتم تصنيفها ضمن الالتزامات للغير. (ابو نصر، حميدات، 371، 2014)

4- مفهوم الموجودات المؤهلة

هي الموجودات التي تستغرق بالضرورة فترة زمنية طويلة لكي تصبح جاهزة للاستخدام المقصود او البيع.

ومن الامثلة على الموجودات المؤهلة:-

- أ- المخزون الذي يتطلب وقتاً طويلاً ليصبح جاهز للاستخدام.
- ب- بناء المنشأة الصناعية ومرافق توليد الطاقة الكهربائية.
- ت- الممتلكات الاستثمارية مثل العقارات. (4, 2008, PWC)

اما الاستثمارات الاخرى وبند المخزون التي يتم تصنيعها بشكل روتيني او يتم انتاجها بكميات كبيرة وبصورة متكررة في فترة قصيرة فلا تعتبر موجودات مؤهلة كما ان الموجودات الجاهزة للاستخدام المستهدف او البيع لا تعتبر موجودات مؤهلة (ابو نصر، حميدات، 370، 2014)

5- المعالجة القياسية لتكلفة الاقتراض

تعالج تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة عند شراء أو إنتاج موجود مؤهل بشكل جزء من تكلفة ذلك الموجود وبالتالي لابد من رسمتها اما تكاليف الاقتراض الاخرى فتعتبر مصروفا تحمل على الفترة المالية التي حدثت فيها. ([http: www.iasplus.com/en/standards/ias/ias23](http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias23)) حيث تم الغاء المعالجة التي تتضمن السماح بمعالجة تكاليف الاقتراض عند شراء أو إنتاج موجود مؤهل كمصروف اعتباراً من 2009/1/1 . (ابو نصار، حميدات، 2014، 372)

ان حذف خيل الاعتراف الفوري كمصروف في معيار المحاسبة الدولي رقم (23) يحسن من قابلية المقارنة ويتقارب من حيث المبدأ مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. (CPA, 2017, 10)

يتم ادراج تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بشراء أو انشاء أو إنتاج موجود مؤهل في تكلفة ذلك الاصل فيتم رسملة تكاليف الاقتراض هذه كجزء من تكلفة الاصل عندما يكون من المحتمل ان ينتج عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة، ويمكن قياس التكاليف بصورة موثوق بها، وعندما تطبق المنشأة المعيار الدولي رقم (29) التقارير المالية في الاقصادات ذات التضخم المرتفع فإنها تعترف كجزء من تكاليف الاقتراض التي تعوض عن التضخم خلال الفترة نفسها وفقاً للفقرة (21) من ذلك المعيار تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة. (IAS 23, 2)

6 - مبررات رسملة تكلفة الاقتراض:- هنالك مجموعة من المبررات التي ساهمت في اعتماد

المعالجة المحاسبية لرسملة تكاليف الاقتراض ومنها (حماد, 2006, 813):-

- أ- تمثل تكلفة الاقتراض جزءاً من تكاليف الاستحواذ على الموجود مثلها مثل أي عنصر آخر من عناصر التكاليف.
- ب- تؤدي الرسملة الى توزيع تكلفة الاقتراض على عدة فترات مالية ومقابلتها مع إيرادات مستقبلية.

ت- ينتج عن الرسملة مقارنة جيدة بين الموجودات المشتراة والموجودات التي يتم انشاؤها.

ث- تؤدي سياسة رسملة تكلفة الاقتراض الى ما يعرف بتمهيد الدخل مما يؤدي الى ثبات نسبي في رقم صافي الربح وضمان عدم تقلبه بشكل جوهري من سنة الى اخرى (العبيسي، 2009، 40)

7- الآراء المعارضة لرسملة تكاليف الاقتراض فكانت :

- أ) تستخدم القروض لأغراض أعمال المنشأة ككل ولذلك فلن اية محاولة لربط تكلفة الاقتراض بموجودات محددة سوف تكون محاولة تحكمية.
- ب) وجود طرق تمويل مختلفة يمكن ان يترتب عليها مبالغ مختلفة لرسملة نفس الموجود.
- ج) يمكن التوصل الى مقابلة الفضل بين الإيرادات والمصروفات اذا تم اعتبار تكلفة الاقتراض ضمن المصروفات. (حماد , 2006 , 814)

8- بدأ رسملة تكاليف الاقتراض:-

يتوجب البدء برسملة تكاليف الاقتراض حسب رأي معايير المحاسبة الدولية عند توفر الشروط المبينة ادناه :-

- أ- بدأ الاتفاق الفعلي على الموجود.
- ب- ان يكون النشاط مستمرا لجعل الموجود صالحا للاستخدام.
- ت- ان تتحمل الشركة تكاليف الاقتراض.
- ث- أن يتم تحمل تكلفة الفائدة، و تستمر رسملة الفائدة خلال تلك الفترة. (6) Jekov & gans,2010,

في حين تتوقف رسملة تكاليف الاقتراض في الحالات المبينة ادناه:-

اولا- في حالة أن يكون الاصل جاهزا للغرض المعد لأجله.

ثانيا- في حالة تمديد الفترات بسبب انقطاع العمل.

ثالثا- عند انتهاء اجزاء من الموجود ويمكن استخدامها ,حيث تتوقف الرسملة على الاجزاء المنجزة فقط. (برغام،2008، 9)

ان تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة يجب تحديدها عن طريق تطبيق معدل الرسملة على النفقات الرأسمالية على ذلك الموجود. ويكون معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض الملانم المتعلق بما أجرته الشركة من اقتراض خلال الفترة ماعدا الاقتراض المخصص للحصول على موجود مؤهل ويجب ان لا تزيد تكاليف الاقتراض التي يتم رسملتها خلال الفترة على تكاليف الاقتراض الفعلية التي تمتلكها الشركة خلال تلك الفترة. (الصديق، سليمان، 2016، 136)

وفي حالة زيادة المبلغ المسجل أو الكلفة النهائية المتوقعة للموجود المؤهل عن قيمة القابلة للاستيراد أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، يجب في هذه الحالة تخفيض أو إلغاء المبلغ المسجل وفقا لمطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (36) (تدني قيمة الموجودات). (ابو نصر، حميدات 2014، 373)

9- الافصاح :-

يتوجب على الشركات تضمين العناصر التالية ضمن تقاريرها السنوية:-

- أ- السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة.
- ب- مبالغ قيمة فوائد الرسملة لتكاليف الاقتراض.
- ت- معدل الرسملة. (2, loana,Adriana,2011)

ان الاكتناز الاداري للمعلومات فيما يتعلق بالافصاحات المالية في الشركات يؤدي الى ان تكون التقارير المالية اقل قابلية للقراءة واكثر غموضا، كما انها لا تعطي من شفافية اقل في الافصاح عن المعلومات فحسب وانما تتحمل زيادة في كلفة التمويل الخارجي. (Mine , Jine , Jiaping ,chi, 2015 , 1).

المبحث الثالث

الجانب العملي

اولا:- توافق القاعدة المحاسبية المحلية مع التطبيقات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي الموحد في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم (23).

1- القاعدة المحاسبية المحلية رقم (3) رسملة كلف الاقتراض.

جدول (1): المقارنة بين المعيار الدولي والقاعدة المحاسبية

ت	المعيار المحاسبي الدولي تكاليف الاقتراض رقم (23)	القاعدة المحاسبية المحلية رسملة كلف الاقتراض رقم (3)
1	اسم المعيار : (تكاليف الاقتراض) في عام 1993 تم تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم (23) ليصبح بعنوان " تكاليف الاقتراض " وقد أعطى هذا التعديل الاولوية لا اعتبار تكاليف الاقتراض مصروفا ايراديا ، وأن ترسم في ظل شروط أكثر تشددا.	اسم القاعدة : (رسملة كلف الاقتراض) :- لم تعلق القاعدة المحاسبية المحلية .
2	الاصول المؤهلة : وهو الاصل الذي يتطلب وقت زمنيا طويلا ليصبح جاهزا للاستخدام المقصود أو البيع.	الموجود : وهو الذي يتطلب فترة طويلة من الوقت لإعداده للأغراض المخصص لها سواء كان للبيع أو للاستعمال.
3	تمثل تكاليف الاقتراض التكاليف التي تعود الى اقتناء أو تشييد أو انتاج أصل مؤهل جزء من تكلفة ذلك الاصل .	تتناول القاعدة كلف الاقتراض التي ترسم بموجبها لغرض إظهار الكلفة الكلية (الفعلية) للموجود الذي تم اقتنائه أو تأهيله من قبل الوحدة عن طريق الاقتراض .
4	النطاق : ان المنشأة غير مطالبة بان تطبق المعيار على تكاليف الاقتراض اذا كان : - لا يتناول المعيار التكلفة الفعلية أو المحتسبة لحقوق الملكية بما في ذلك رأس مال الاسهم الممتازة غير المصنف على انه التزام . - أصل مؤهل مقاس بالقيمة العادلة . - المخزون الذي يصنع أو ينتج بكميات كبيرة ومتكررة .	النطاق : تطبق هذه القاعدة من قبل الوحدات الاقتصادية العاملة في القطاع العام والمختلط والخاص ، لكن لا تتناول هذه القاعدة المعالجة : - كلفة اصدار أسهم لغرض تحويل عمليات اقتناء أو تأهيل موجودات بما في ذلك الاسهم الممتازة غير المبوبة كمطلوبات . - الكلف الاقتراضية للفوائد المحتسبة على الاموال المملوكة لأغراض المحاسبة القومية .
5	تتضمن تكاليف الاقتراض :- - مصروف الفائدة المحسوب باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي . - الفائدة فيما يتعلق بالتزامات الايجار المثبتة وفق المعيار الدولي IFRS رقم 16 (عقود الايجار) . - فروق صرف العملة الناشئة عن قروض بعملة اجنبية بالقدر الذي تعد تعديلا لتكاليف الفائدة .	- الفائدة على أصل القرض خلال فترة السداد المتعلق عليها او فترة إنشاء الموجود ايهما أقل . - إطفاء خصم أو علاوة إصدار سندات القرض . - المصاريف المتعلقة بإصدار سندات القرض أو توقيع اتفاقية القرض ، وكلف الترتيبات والاجراءات المصرفية . - الفائدة الاضافية على الاقساط المتأخرة التسديد . - فوائد جدولة القرض أو إعادة جدولته . - فوائد أسعار الصرف بالنسبة للقروض مع الجهات الخارجية .
6	الاصول المؤهلة : (المخزون الذي يتطلب وقتا طويلا ليصبح جاهزا للاستخدام، المصنوع ، مرافق توليد الطاقة ، الاصول غير الملموسة ، العقارات الاستثمارية ،	

البنات المتفرعة)	
7 - يمكن ان ترسل كلف الاقتراض اذا ارتبطت بكلف انشاء او اقتناء موجود يتطلب فترة طويلة من الوقت لاعداده للأغراض المخصصة لها سواء كان للبيع او للاستعمال . - أن تكون مدفوعة فعلا ، او مستحقة الدفع . - لا يجوز رسلة كلف الاقتراض اذا كان لتمويل بضاعة تنتج بصورة روتينية أو بكميات كبيرة على فترات متتالية.	الاصول المالية والمخزون الذي يصنع خلال فترة قصيرة من الزمن والاصول التي تكون جاهزة عند اقتنائها للاستخدام المقصود لها او لبيعها لا تعد اصولا مؤهلة .
8 -	ترسل تكاليف الاقتراض عندما : - تنتج عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة . - يمكن قياس التكاليف بطريقة يمكن الاعتماد عليها .
9 -	يمكن ممارسة الاجتهاد الشخصي عندما يصعب تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض التي تعود الى اقتناء الاصل المؤهل عندما : - تستخدم المنشأة أنشطة تمويل للمنشأة بشكل مركزي . - تستخدم ادوات لتقترض اموالا بمعدلات فائدة متنوعة . - قروض مقومة بعملات اجنبية او مرتبطة بها . - تعمل المنشأة في اقتصاديات ذات تضخم جليح .
10 قد يحصل احيانا ان تقوم الوحدة بلستثمر بعض او كل الاموال المقرضة لحين الحاجة اليها ، ويتطلب الامر في مثل هذه الحالة مقابلة بين دخل الاستثمار وكلف الاقتراض .	قد تؤدي ترتيبات التمويل لأصل مؤهل الى حصول المنشأة على الاموال المقرضة وتحملها تكاليف الاقتراض قبل ان تستخدم بعض او جميع الاموال في النفقات على الاصل المؤهل وفي مثل هذه الظروف تستثمر الاموال بشكل مؤقت لحين انفاقها على الاصل . وهنا لابد من فصل تلك التكاليف من خلال : تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسلة = تكاليف الاقتراض الفعلية خلال الفترة - دخل الاستثمار المكتسب على تلك الاموال .
11 في حالة تجاوز كلفة اقتناء او انشاء او تأهيل الموجود الثابت على مبلغ القرض المستلم الخاص به وتم تمويل مبلغ التجاوز من القروض القائمة لدى الوحدة فإن المبلغ الإضافي (مبلغ التجاوز) يتم رسملتها من خلال اعتماد المعدل الموزون لفوائد القروض القائمة . وكذلك يجب ان لا يزيد مجموع الكلف التي يمكن رسملتها عن التكلفة الفعلية للاقتراض التي تتكبدها الوحدة خلال الفترة .	عند اقتراض المنشأة اموالا بشكل عام وتستخدمها لغرض الحصول على اصل مؤهل فانه ، يجب على المنشأة ان تحدد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسلة من خلال تطبيق معدل رسلة على النفقات على ذلك الاصل ، وهو المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض الذي ينطبق على قروض المنشأة التي تكون قائمة خلال الفترة ، ولا يجوز ان يزيد مبلغ تكاليف الاقتراض التي رسملتها المنشأة خلال الفترة عن مبلغ تكاليف الاقتراض التي تحملتها خلال تلك الفترة .
12 تبدأ رسلة كلف الاقتراض عند : - استحقاق الكلف الخاصة بشراء او انشاء او تأهيل الموجود أو اعداده . - بدء الخطوات الاساسية لأعداد الموجود للأغراض المتوخاة منه ، سواء كان للبيع او للاستعمال .	تبدأ الرسلة لتكاليف الاقتراض على انها جزء من تكلفة الاصل المؤهل في تاريخ البدء . وتاريخ البدء للرسلة هو التاريخ الذي تستوفي المنشأة لأول مرة الشروط التالية : - تتحمل نفقات الاصل . - تتحمل تكاليف الاقتراض . - تبشر الأنشطة التي تعد ضرورية لإعداد الاصل للاستخدام المقصود له أو البيع .

13	تشمل الأنشطة الضرورية لأعداد الأصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه أكثر من مجرد التشييد المادي للموجود ، فهي تشمل العمل الفني والإداري الذي يسبق بداية التشييد المادي ، مثل الأنشطة المتعلقة بالحصول على التصاريح قبل بداية التشييد المادي . ويستبعد من مثل هذه الأنشطة الاحتفاظ بأصل عندما لا يوجد إنتاج أو تطوير يغير من حالة الأصل .	
14	تعليق الرسمة : يجب على المنشأة أن تعلق رسمة تكاليف الاقتراض خلال الفترات الطويلة التي توقف فيها التطوير النشط للأصل المؤهل .	يجب أن تعلق رسمة كلف الاقتراض خلال الفترات الطويلة التي تتوقف فيها العمليات الخاصة بأعداد الموجود لأسباب استثنائية أو طارئة .
15	يجب على المنشأة أن توقف رسمة تكاليف الاقتراض عندما تكتمل تقريبا جميع الأنشطة الضرورية لأعداد الأصل للاستخدام المقصود أو لبيعه .	تتوقف رسمة كلف الاقتراض عندما يجهز الموجود للخلافة المرجوة منه (حيث تعتبر الفوائد ايرادية تحمل على حساب الأرباح والخسائر) .
16	عندما تكتمل المنشأة تشييد أصل مؤهل على أجزاء، ويكون كل جزء قَبْلَ لأن يستخدم بينما يستمر التشييد للأجزاء الأخرى ، فيجب على المنشأة أن توقف رسمة تكاليف الاقتراض عندما تكتمل تقريبا ، جميع الأنشطة الضرورية لإعداد ذلك الجزء للاستخدام المقصود له أو لبيعه .	عندما يتم إعداد أجزاء يمكن استعمالها من الموجود أو المشروع بينما يجري العمل على إعداد أجزاء أخرى منه ، يجب أن تتوقف رسمة كلف الاقتراض الخاصة بالأجزاء المعدة والمنتهية على أن يتم رسمة كلف الاقتراض للأجزاء الأخرى من المشروع غير المنجز .
17	يكون الأصل جاهزا للاستخدام المقصود له أو لبيعه عند اكتمال التشييد المادي للأصل ، حتى ولو أن العمل الإداري الروتيني قد لا يزال مستمرا وإذا كان كل ما تبقى هو تعديلات طفيفة مثل (زخرفة عتار) .	
18	قد تتحمل المنشأة تكاليف اقتراض خلال فترة طويلة تعلق فيها الأنشطة الضرورية لأعداد أصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه . مثل هذه التكاليف هي تكاليف الاحتفاظ بأصول مكملة، جزئيا ، ولا تتأهل للرسمة . وبالرغم من ذلك ، لا تعلق المنشأة عادة رسمة تكاليف الاقتراض خلال فترة عندما تنفذ صلا فنيا وإداريا كبيرا ، ولا تعلق أيضا رسمة تكاليف الاقتراض عندما يكون التأخير المؤقت جزء ضروريا من عملية تجهيز الأصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه .	
19	الإفصاح : على المنشأة أن تفصح عن : - مبلغ تكاليف الاقتراض المرسمة خلال الفترة . - معدل الرسمة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسمة . - السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة .	يجب على الوحدة التي تتبع سياسة رسمة الاقتراض ، الإفصاح عن الأمور التالية :- - مجموع كلف الاقتراض المرسمة في البيانات المالية (أسفل كشف الموجودات الثابتة) خلال الفترة . - أثر رسمة كلف الاقتراض أو الفرق بين كلف الاقتراض لأغراض الضريبة ولأغراض التقييم المالية . - جميع الفوائد المدبنة المرسمة ، وفي حالة المقابلة مع الفوائد الدائنة يجب كذلك الإفصاح عن كل منها بشكل مستقل لأغراض المحاسبة التومية . - كيفية احتساب كلف الاقتراض ومكوناتها ، والمعدل الموزون للرسمة الفعالة عن استئجار القرض بعد الفوائد الدائنة .

2- النظام المحاسبي الموحد.

طبق النظم المحاسبي في العراق من قبل وزارة التجارة عام 1971 ثم طبق في المؤسسة العامة لصناعات الغزل والنسيج والمنشآت التابعة لها اعتباراً من السنة المالية 1972 اذ جرى تعميمه على جميع المنشآت الصناعية الانتاجية التابعة لوزارة الصناعة، واعتباراً من السنة المالية 1973 قامت المصالح النفطية بتطبيق دليل موحد للحسابات المالية يتناسب وطبيعة نشاط هذه المصالح ثم حنت وزارات اخرى حذو وزارة الصناعة والمعادن بعد ان قامت هذه الوزارات باعداد نظم محاسبي موحد خاص بكل منها وتعميم تطبيقه على المنشآت التابعة لها ان اختلاف النظم المحاسبية التي تم تطبيقها بسبب اعدادها لخصوصيات منشآت الوزارات مما ادى الى ظهور اختلافات في المسميات والمعالجات القيدية والاجراءات الواردة في كل منا فضلاً عن الاجتهادات سواء في الاعداد او في التطبيق لذلك ظهرت الحاجة الى اعداد نظام محاسبي موحد يؤمن احتياجات الادارة واجهزة التخطيط والرقابة فقد اصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قراره المرقم 380 في 1979/4/5 اذ يقضي تشكيل لجنة باسم اللجنة الرئيسية للنظم المحاسبي الموحد ضمت ممثلين من ديوان الرقابة المالية والمركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري ووزارة المالية وعدد من ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال وبعد اختيار ممثلي الجهات تم تشكيل اللجنة الرئيسية في عام 1980. (النظم المحاسبي الموحد، 1985: 9)

هذا وقد تضمن النظام على عدة فصول تضمنت دليل محاسبي وشرح لهذا الدليل ثم المعالجات المحاسبية والقوائم المالية والحسابات الختلمية والسجلات والمستندات ونسب الاندثار والتكاليف والموازنات التخطيطية والحسابات القومية واخيراً الحسابات الالكترونية، وبعد التطورات التي حصلت وتضمن بعض التشريعات على اعتماد معايير المحاسبة الدولية ومضي على اصدار النظم المحاسبي الموحد فترة طويلة كل هذا اوجب على تحديث هذا النظم ليالي احتياجات المرحلة الراهنة فقد تم اصدار النظم بصغته الجديدة وتضمن ايضا عشر فصول ذات الفصول في الاصدار الاول مع اجراء تعديلات لبعض المعالجات القيدية وازضافة بعض الحسابات. اذ تضمن النظام المحاسبي الموحد بطبعته الثانية الصادرة في عام 2011 الحسابات ذات العلاقة علماً ان تلك الحسابات كانت واردة ضمن الطبعة الاولى الصادرة عام 1985. (النظم المحاسبي الموحد، 2011، 2)

كلف الافتراض في النظام المحاسبي الموحد:

يمثل حاسب الموجودات الثابتة ما يمتلكه الوحدة الاقتصادية من ممتلكات منقولة وغير منقولة ملموسة وغير ملموسة، مقتناة أو منتجة من قبلها سواء كانت داخل العراق أو خارجه وان الغرض من اقتنائها هو استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية لإغراضها الخاصة، بهدف إنتاج سلعة أو تقديم خدمة وليس الغرض البيع أو التحويل وان الإضافات ومصرفات التجديدات التي تطيل العمر الانتاجي للموجود الثابت أو تزيد من طاقته أو كفاءته الانتاجية عما كانت عليه ابتداء عند اقتناؤه تضاف الى كلفة الموجود الثابت. وتشمل قيمة الموجودات الثابتة التي تسجل في هذا الحاسب كلفة الشراء أو الانتاج مضافاً اليها كافة المصاريف اللازمة لجعل الموجود الثابت جاهزاً للاستخدام، وتكلفة الافتراض مثل مصاريف الحصول على الافتراض والفوائد المستحقة والمدفوعة خلال اقتناء أو إنشاء الموجود الثابت لحين تهيئته للاستخدام. (النظم المحاسبي الموحد، 45، 2011)

من خلال ما تم استعراضه يرى الباحثون ما يلي:-

1- من خلال المقارنة بين القاعدة المحاسبية رسملة كلف الاقتراض رقم (3) والمعيار الدولي تكاليف الاقتراض رقم (23) أن:-

- أ- هناك اختلاف في بعض الفقرات من حيث المفهوم والتطبيق كما في الفقرة (1، 4، 16) جدول رقم (1) لكن هذا الاختلاف لا يؤثر على مضمون المعيار الدولي .
- ب- لم تتطرق القاعدة المحاسبية الى بعض التفصيل الواردة في المعيار الدولي كما في الفقرات (6، 8، 9، 11، 13، 17، 18) من الجدول رقم (1) وذلك بسبب طبيعة عمل البيئة العراقية وكذلك لتسهيل تطبيق المعيار في الوقت الحالي .
- ت- في الفقرة (19) الإفصاح من الجدول رقم (1) توسعت القاعدة المحاسبية في الإفصاح عن رسملة تكاليف الاقتراض بشكل واضح عن المعيار الدولي .
- ث- ان القاعدة المحاسبية رسملة كلف الاقتراض رقم (3) تلبي المتطلبات الجوهرية للمعيار الدولي تكاليف الاقتراض رقم (23) برغم ما ذكر في الفقرة (أ ، ب).

2- ورد في النظام المحاسبي الموحد نص برسملة تكاليف الاقتراض وفق المعيار الدولي والقاعدة المحاسبية، لكن دون ذكر المعالجات المحاسبية الخاصة بالرسملة ضمن تبويبات النظام.

ثانيا :- دراسة القوائم المالية لشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية:-

تفصح الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عن القوائم المالية الخاصة بها، كأحد متطلبات تداول أسهمها في السوق، إذ تقوم هذه الشركات وبشكل دوري بارسال القوائم المالية مع الكشوفات التفصيل الى إدارة السوق والتي تتضمن كافة العمليات التي تمت خلال الفترة.

وهنا قام الباحثون بأجراء دراسة لهذه القوائم لمجموعة من الشركات المدرجة في السوق ولفترات مختلفة التي نذكر منها بعض هذه الشركات في الجدول رقم (2) و كما يلي.

جدول (2): الميزانية العمومية لمجموعة شركات

الميزانية العمومية	شركة بغداد للمطويات الخيرية (2016/12/31)	شركة الخقم للمصنوعات (2015/12/31)	الفرقة الاملية للإنتاج الزراعي (2015/12/31)	شركة الهلال الصناعية (2014/12/31)
الموجودات المتداولة				
النقد	62,937,208,728	535,478,157,962	108,036,821	47,289,504
المفزون (مخلفات)	48,654,635,840	17,819,034,418	9,592,166	2,000,028,103
اكتسابات مستتية	-	-	-	951272
العديون	6,278,696,439	413,833,783,438	19,038,200	1,015,794,426
مجموع الموجودات المتداولة	117,870,541,007	967,130,975,818	136,667,187	3,064,063,305
الموجودات الثابتة				
الموجودات بقيمة الدفترية	89,890,627,879	905,675,504,787	173,057,026	147,598,044
التلفات الأيرادية المؤجلة	1,402,480,742	2,072,439,030,650	204,018	-
المشروعات تحت التنفيذ	17,697,285,417	128,550,782,836	-	-
الاستثمارات المالية طويلة الأجل	46,376,642	-	-	114,435,546
مجموع الموجودات الثابتة	109,036,770,680	3,106,665,318,273	173,261,044	262,033,590
مجموع الموجودات	226,907,311,687	4,073,796,294,091	309,928,231	3,326,096,895
مصادر التمويل طويلة الأجل				
رأس المال الاسمي والمنفوع	133,000,000,000	1,829,782,653,400	575,000,000	12,375,000,000
الاكتسابات	83,680,121,991	442,136,669,045	304,182,547	8,654,672,801
العجز المتراكم	-	-	-	29,113,134,050
أفروض طويلة الأجل	-	585,908,314,138	-	6,700,000,000
مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل	216,680,121,991	2,857,827,636,583	270,817,453	1,383,461,249

مصادر التمويل قصيرة الأجل				
التخصيصات	4,308,403,987	160,343,572,383	-	53,325,904
الدفون	5,918,785,709	888,686,185,125	39,110,778	4,469,458,110
أرض قصيرة الأجل	-	166,938,900,000	-	186,774,130
مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل	10,227,189,696	1,215,968,657,508	39,110,778	4,709,558,144
مجموع مصادر التمويل	226,907,311,687	4,073,796,294,091	309,928,231	3,326,096,895

ويرى الباحثون مايلي:-

1- لم تظهر الرسمة لتكاليف الاقتراض في القوائم المالية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك بسبب :-

- أ- عدم وجود تكاليف الاقتراض خلال الفترة يتم الإفصاح عنها.
 - ب- وجود تكاليف الاقتراض لكن لم يتم الإفصاح عنها بسبب عدم المعرفة من قبل إدارة الشركة برسمة تلك التكاليف أو لأي سبب آخر.
 - ت- ضعف متطلبات الإفصاح الخاصة بالسوق من خلال التركيز على بعض البنود المالية دون الأخرى.
- 2- أن اعتمد أسلوب تحليل القوائم المالية من قبل الباحثين لربما غير كافي للتحقق من الإفصاح عن تلك التكاليف، لذا سيتم استخدام الاستبانة كأسلوب لجمع البيانات المطلوبة وتحليلها أحصائياً.
- ثالثاً :- تحليل نتائج الاستبانة :-
- أ- المقدمة:-

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته المقللة (ان عدم أدراك والتزام الشركات المساهمة بتطبيق القواعد المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يقلل من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ما يخص رسمة تكلفة الاقتراض)، تم استعمال استبانة استبيان وزعت على عدد من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب- عينة الدراسة:-

تم اختيار عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للعام (2017) والبالغ عددها (10) شركة من ضمن القطاعات (الصناعي، الزراعي، الاتصالات)، حيث تم توزيع استبانة الاستبيان على عدد من العاملين في هذه الشركات والبالغ عددها (30) استمارة.

ج- الأساليب الإحصائية المستخدمة:-

تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية من أجل تحليل بيانات استبانة الاستبيان منها (الوسط الحسابي، معامل الارتباط) بغية الوصول إلى النتائج المرجوة وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في عملية الحصول على النتائج.

د- تقسيم استمارة الاستبيان:-

قسمت استمارة الاستبيان إلى قسمين وكالاتي:-

القسم الأول:- يتضمن المعلومات الشخصية للمستبائين

القسم الثاني:- ويتكون من محورين وكالاتي:

المحور الاول:- ويتضمن خمسة اسئلة

المحور الثاني:- ويتضمن اربعة عشر سؤال

وتم اعتماد مقياس ليكرت (Likert Scale) التحليل الخماسي، وتم تحديد الوسط الحسابي المرجح.

جدول رقم (3): الوسط الحسابي المرجح

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
الوزن المنوي	%100	%80	%60	%40	%20

هـ ثبات الاستبقة Reliability:-

من الامور المهمة في الاستبيان هو قياس ثبات الاستمارة وتعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه ومن اجل اجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان تم استخدام معامل كرونباخ (Cronbach's Alpha) وكانت النتائج كما في الجدول الاتي :-

جدول رقم (4): يبين نتائج ثبات الاستبقة باستخدام معامل كرونباخ

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
الاول	6	0.961	0.990
الثاني	14	0.973	0.986
الاجمالي	20	0.983	0.991

وهذا يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه ، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة وان الثبات كان عالي .

و- تحليل البيانات :-

1- توزيع افراد العينة حسب الجنس

جدول (5): يبين توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
نكر	18	60%
انثى	12	40%

بلغ عدد الذكور 18 شخص اي مايعادل 60% من حجم العينة ، في حين بلغ عدد الانثى 12 شخص اي مايعادل نسبة 40% من حجم العينة .

2- توزيع افراد العينة حسب العمر

جدول رقم (6): توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 30	4	14%
30-39	19	63%
40-49	7	23%
50 فأكثر	0	0%

اختلفت اعمار المستبطين حيث أظهر الجدول رقم (6) نسبة (14%) المستبطين الذين تتراوح اعمارهم اقل من (30سنة)، اما الذين تتراوح اعمارهم من (30 – 39سنة) تراوحت نسبتهم 63%، وبلغت نسبة (23%) المستبطين الذي تتراوح اعمارهم من (40 – 49سنة) .

3- توزيع افراد العينة حسب الوظيفة

جدول (7): يبين توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
موظف	20	67%
مدير قسم	10	33%

وزعت الاستبلة على 20 موظف في قسم الحسابات والتدقيق الذي شكل نسبة 67% من عينة البحث، اما المتبقي وهم 10 مستبطين كانوا بدرجة مدير قسم الحسابات والتدقيق ونسبة 33%.

4- توزيع افراد العينة حسب التحصيل العلمي

جدول رقم (8): توزيع العينة حسب التحصيل العلمي

الشهادة	العدد	النسبة المئوية
اعدادية	1	2%
معهد	2	7%
بكالوريوس	17	57%
دبلوم عالي	8	27%
ماجستير	2	7%
دكتوراه	0	0%

كلن التحصيل العلمي للمستبائين مختلف اذ بلغت نسبة حملة شهادة الاعدادية (2%) وبواقع شخص واحد، اما حملة شهادة المعهد بلغت نسبتهم (7%) وهم شخصان، اما كانت اكبر نسبة لحملة شهادات البكالوريوس بنسبة (57%) حيث بلغ عددهم (17) مستبان، اما حملة الشهادات العليا كلفت نسبة 27% لحملة شهادة الدبلوم العالي و نسبة 7% حملة شهادة الماجستير.

5- توزيع افراد العينة حسب سنوات الخدمة

جدول (9): يبين توزيع العينة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية
اقل من 10	14	47%
10-19	12	40%
20 فأكثر	4	13%

من حيث سنوات الخدمة كانت نسبة (47%) والتي تمثل (14) مستبان خدمتهم اقل من (10سنوات)، اما الذين تتراوح خدمتهم من (10-19سنة) بلغت نسبتهم (40%) وتمثل (12) مستبان، والمتبقي المتمثل بنسبة (13%) كانت خدمتهم اكثر من (20سنة).

ز- اختبار التوزيع الطبيعي:-

من اجل معرفة فيما اذا كانت المحاور تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه تم استخدام (كولمجروف - سمرنوف)(K.S) وقد كانت النتائج كما في الجدول الاتي :-

جدول (10): يبين اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المحور	عدد الفقرات	قيمة الاختبار Z	القيمة الاحتمالية للاختبار (p.value)
الاول	6	0.112	0.150
الثاني	14	0.129	0.150

ومن خلال الجدول اعلاه اتضح ان قيمتي الاختبار للمحور الاول والثاني هي (0.112) و (0.129) على التوالي. وان القيمة الاحتمالية لاختبار للمحورين هي (0.150) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني ان كلاً من المحور الاول والثاني يتبعان التوزيع الطبيعي.

حـ تحليل اجابات الاستمارة :-

المحور الأول: مدى فهم وأدراك البيئة العراقية المتمثلة بإدارة الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لرسملة تكاليف الاقتراض. جدول رقم (11).

ت	محتوى الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	معرفة إدارة الشركة أهمية القواعد المحاسبية والمعايير الدولية في إعداد القوائم المالية التي تزيد من ثقة مستخدمي تلك القوائم .	2.93	1.08
2	توجد معلومات كافية لدى إدارة الشركة عن أهمية رسملة تكاليف الاقتراض وفق القاعدة المحاسبية المحلية والمعايير الدولية.	2.5	1.04
3	تملك إدارة الشركة الخبرات المهنية المؤهلة لتطبيق القواعد والمعايير المحاسبية الدولية من (محاسبين ومدققين ومحللين ماليين ... الخ) .	2.67	0.76
4	تعبر رسملة تكاليف الاقتراض عن ثقل تكلفة الإصل المستثمر الذي يعكس الوضع المالي بعدالة ووضوح للشركة والإطراف ذات العلاقة .	2.63	0.96
5	أدراك إدارة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتأثير رسملة تكاليف الاقتراض على سعر السهم في السوق حتى وإن كان التأثير نسبياً .	2.37	0.96
6	إمكانية توفير مؤشرات أفضل حول التنبؤات النقدية المستقبلية للشركة عند تحميل تكاليف التمويل لقيمة الدخل مما يساعد على قابلية المقارنة للقوائم المالية.	2.03	0.61
	الكل	2.52	0.16

المحور الثاني : مدى التزام الشركات العراقية بتطبيق قواعد واسس معالجة تكاليف الاقتراض وفق متطلبات القاعدة المحاسبية والمعيار الدولي . جدول رقم (12)

ت	محتوى الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	تطبق الشركة القاعدة المحاسبية لرسملة تكاليف الاقتراض او المعيار الدولي عند امتلاكها موجودات ثابتة ممولة بالاقتراض .	2.63	0.96
8	تلتزم الشركة بإضافة تكاليف الاقتراض الى الأصل الثابت الذي تم من أجله الاقتراض ويتم استهلاكه خلال عدد من السنوات وتحمله على قسمة الدخل سنويا .	2.17	0.83
9	تبدا رسملة كلف الاقتراض عند تحمل الشركة نفقات الموجود وتكاليف الاقتراض و المبطنة بالأنشطة الضرورية التي تعد مهمة لاعداد الأصل للاستخدام المقصود له او لبيعها .	2.6	0.97
10	تلتزم الشركة بالتوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض عندما يصبح الموجود جاهزا للعرض المطلوب .	2.27	0.83
11	تعلق الشركة الرسملة لكلف الاقتراض خلال الفترات الطويلة التي تتوقف فيها الصلبيات الخاصة باعداد الموجود لأسباب استثنائية وطويلة .	2.5	0.97
12	تتبع الشركة اسس واضحة في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبيا .	2	0.59
13	تفصل الشركة بين التمويل لبضاعة تنتج بصورة متكررة روتينية أو بكميات كبيرة بفترات متتالية أو بالعكس من ذلك .	1.17	0.38
14	اعتمد المعدل الموزون لفوائد القروض القائمة في حالت تمويل الأصل الذي تم اقتنعه أو انشقه أو تأهيله بكثر من قرض .	2.63	1.03
15	المقابلة بين دخل الاستثمار وكلف الاقتراض علما تقوم الوحدة باستثمار بعض أو كل الأموال المفترضة لحين الحاجة إليها أو استخدامها للعرض المقصود .	2.1	0.76
16	تخفض أو تضبط الزيادة بالقيمة النظرية أو التكلفة النهائية المتوقعة للموجود عن المبلغ للقليل للاسترداد منه أو صافي قيمته القليلة للتحقق .	2.07	0.83
17	تحرص الشركة على الإتيان تكاليف الاقتراض المرسملة على مبلغ تكاليف الاقتراض التي تكبده الشركة خلال تلك الفترة . من خلال تحديد نسبة تكاليف الاقتراض المرسملة الى مبلغ الاقتراض لنفس الفترة .	2.57	1.07
18	تفصح الشركة التي تتبع سياسة رسملة الاقتراض عن مجموع كلف الاقتراض المرسملة في البيانات المالية (أسفل كسوف الموجودات الثابتة) خلال الفترة .	1.57	0.90
19	تفصح الشركة عن أثر رسملة كلف الاقتراض أو الفرق بين كلف الاقتراض لأغراض الضريبة ولأغراض التقارير المالية .	1.43	0.82
20	تفصح الشركة عن كيفية احتساب كلف الاقتراض ومكوناتها ، والمعدل الموزون للرسملة للذلة عن استثمار القرض بعد الفوائد الدائنة .	1.2	0.41
	الكلبي	2.07	0.21

ط تحليل فرضية البحث الثنائية التي تنص على (ان عدم أدراك والتزام الشركات المساهمة بتطبيق القواعد المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يقلل من جودة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية في ما يخص رسملة تكلفة الاقتراض) . والتي كانت نتائجها كما يلي:-

1- ومن خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون بلغ قيمة معامل الارتباط (0.96) وان القيمة الاحتمالية للاختبار (p.value) تساوي (0.000) وهذا يعني ان العلاقة بين ادراك الشركات المساهمة والتزامها بتطبيق القواعد المحاسبية لرسملة تكلفة الاقتراض وفقا للمعايير المحاسبية الدولية هي علاقة قوية وذات دلالة احصائية.

2- اظهرت نتائج الاستبانة ان (الوسط الحسابي الكلبي) للمحور الاول كان بنسبة (2.52) والمحور الثاني هو بنسبة (2.07)، التي تعتبر منخفضة ضمن مستوى (غير موافق)، وهذا يبين ان مستوى الفهم والادراك لشركات المساهمة لرسملة تكاليف الاقتراض ضعيف مما ينعكس على ضعف الالتزام بالتطبيق لتلك المعايير

بمسبب العلاقة الطردية بين الفهم والادراك والالتزام بالتطبيق، الامر الذي اثر على انخفاض جودة الافصاح في القوائم المالية لتلك التكاليف وهو ما يحقق صدق الفرضية.

المبحث الرابع: - الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :-

- 1- اهتمام الدراسات والبحوث نظريا وتطبيقيا بالمعايير المحاسبية الدولية بشكل كبير، والتي حاولت ايجاد ارضية مناسبة لتطبيق تلك المعايير، وذلك من خلال، ايجاد تفسيرات واضحة وسهلة بنسبة للمستخدمين، فضلا عن، معالجة المشكل التي تواجه تلك التطبيقات في بيئة العمل.
- 2- ان القاعدة المحاسبية المحلية رقم (3) والنظام المحاسبي الموحد المطبقة في جمهورية العراق، يمثلان البيئة المناسبة لتطبيق المعيار الدولي رقم (23) تكاليف الاقتراض، والتي تدعم صدق الفرضية الاولى من خلال الاتي :-

- أ- ان القاعدة المحاسبية رسملة كلف الاقتراض رقم (3) تلي المتطلبات الجوهرية للمعيار الدولي تكاليف الاقتراض رقم (23)، على الرغم من وجود بعض الفروقات التي بينها نتائج التحليل.
- ب- ان النظم المحاسبي الموحد نص برسملة تكاليف الاقتراض وفق القاعدة المحاسبية والمعيار الدولي، لكن دون ذكر المعالجات المحاسبية الخاصة بالرسملة ضمن تبويبات النظام.
- 3- اظهرت نتائج الاستبانة ان (الوسط الحسابي الكلي) للمحور الاول كان بنسبة (2.52) والمحور الثاني هو بنسبة (2.07)، التي تعتبر منخفضة ضمن مستوى (غير موافق)، وهذا يبين ان مستوى الفهم والادراك لشركت المساهمة لرسملة تكاليف الاقتراض ضعيف مما ينعكس على ضعف الالتزام بالتطبيق لتلك المعايير بمسبب العلاقة الطردية بين الفهم والادراك والالتزام بالتطبيق، الامر الذي اثر على انخفاض جودة الافصاح في القوائم المالية لتلك التكاليف.

التوصيات :-

- 1- إعادة تنظيم القاعدة المحاسبية المحلية رقم (3) رسملة كلف الاقتراض مع متطلبات المعيار الدولي (23)، وبما ينسجم مع متطلبات البيئة العراقية بصورة مستمرة لمواكبة التغيرات الحاصلة في المعايير المحاسبية الدولية.
- 2- توضيح وتفسير القواعد والمعايير المحاسبية الدولية من خلال أقلمة ورش عمل ودورات تدريبية للعاملين في مجال مهنة المحاسبة من (محاسبين قانونيين، اكاديميين، محاسبين، مدققين، ... الخ) من قبل المنظمات المهنية لضمان جودة التطبيق لتلك القواعد والمعايير.
- 3- أدراج المعالجات المحاسبية الخاصة برسملة تكاليف الاقتراض في النظام المحاسبي الموحد، لغرض توحيد المعالجات المحاسبية ومنع الاجتهالت من قبل محاسبي الشركات بشأن تلك المعالجات المحاسبية.
- 4- الزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية من قبل الجهات ذات العلاقة، بالافصاح في القوائم المالية عن تكاليف الاقتراض وفقا لمتطلبات القاعدة المحاسبية والنظام المحاسبي الموحد وفقا للمعيار الدولي المحاسبي.

المصادر:

اولا / المصادر العراقية والعربية:

- [1] ابو نصلر وحמידات، محمد وجبعة، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، نشر بدعم من الجامعة الاردنية، 2014 .
- [2] اميرة، طلبة، أثر الإفصاح المالي والمحاسبي على القيمة السوقية للسهم، جامعة منتوري - قسنطينة، رسالة ماجستير، 2009 .
- [3] تشوي وفروست ومينيك، فريدرك وكارول آن وجاري، المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، 2004 .
- [4] حسن وفلاح، عبد الفتاح أمين وحسين جاسم، المحاسبة المتوسطة، 2001 .
- [5] حماد، د. طارق عبد العال، " دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة " الدار الجامعية، 2006
- [6] حميدات، جمعة، حسام خداهش، المحاسبة، الطبعة الاولى، المجمع العربي للمحاسبين الاردن، 2013 .
- [7] درغام، ماهر موسى، دراسة امكانية تطبيق الشركات المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض ، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (30) العدد (92) الموصل، العراق، 2008 .
- [8] الشمري والمعيني، د. حسين جاسم فلاح و د. سعد سلمان عواد، المحاسبة الدولية، 2014 .
- [9] الشيرازي، مهدي عباس، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلام، الكويت، 1990 .
- [10] صالح وصالح، حيدر أحمد حسن وهلال يوسف، كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية واثره في صناعة القرار، مجلة العلوم الاقتصادية، 2014 .
- [11] الصديق وسليمان، د. بابر ابراهيم وسهير محمد ، تكلفة الاقتراض واثرها على جودة الارباح المحاسبية في شركات المساهمة العامة، مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة النيلين، المجلد (3) العدد (3)، 2016 .
- [12] عبد اللطيف، شادو، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS ، IFRS، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة / 2013 .
- [13] العيسي، بلال حسن، أثر المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (23)، رسالة ماجستير /الجامعة الاسلامية غزة، 2009

- [14] القاعدة المحاسبية رقم (3)، ديوان الرقابة المالية الاتحادي.
- [15] مباركة، قطفي، مساهمة الافصاح المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية في ظل SCF، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح- ورقلة، 2015 .
- [16] محمد و منصور، الامام أحمد يوسف وفتح الرحمن الحسن، تطبيق معيار العرض والافصاح العام للمصارف الاسلامية ودوره في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، 2015 .
- [17] مزي، وني وآخرون، ملخص معايير المحاسبة الدولية للمعايير المطبقة اعتبارا من 1 يناير 1994، المملكة العربية السعودية، 1996 .
- [18] مطرود، ضياء مجبل، تفعيل الاعتماد على القوائم المالية المدققة من قبل مراقبي الحسابات في عملية التحاسب الضريبي - بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب - فرع ذي قار، اطروحة دكتوراه قسم الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة البصرة، العراق، 2012 .
- [19] المنلوي، حازم عزمي، قياس تكاليف الاقتراض واثره على الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000 .
- [20] النظام المحاسبي الموحد، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، 2011 .

ثانيا /المصادر الاجنبية :

- [1] bodecker & fladt , andreas & guido "A look at Current Financial Reporting Issues " PWC, 2015 .
- [2] CPA , **Borrowing costs** ,Hong Kong institute of certified public Accountants, 2017.
- [3] Ioana& Adriana, Tiron Tudor&-Maria Dragu, "**Developing an Econometric Model For Measuring the Evolution of Information Disclosure - IAS 23 Borrowing Costs**" ,Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Romania 13(2), 2011 .
- [4] IAS , international accounting standard (23)
- [5] Jekov& Gans , Dale & George "**Interest Capitalization and Debt-Related Costs : Accounting and Tax Requirements** " Deloitte & Touche LLP , 2010.

[6] Mine , Jine , Jiaping ,chi Ertugrul ,Lei, Qiu and Wan " **Annual Report Readability ,Tone ambiguity , and the Cost of Borrowing** " (July 23, 2015).Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2432797> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2432797>

[7] PWC , " **Practical Guide to Capitalization of Borrowing Cost** ",2008 ,price water house coopers. a

[8] ([http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ IAS 23](http://www.iasplus.com/en/standards/ias/IAS%203)).